ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال شهر أكتوبر انضمام ١٣٦ دولة إلى "الاتفاق العالمي للضرائب" ومن ضمنهم مصر مما يسهم في معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد.

ويتضمن هذا الاتفاق التاريخي إعادة توزيع نحو ١٢٥ مليار دولًار من أرباح كبرى الشركات التكنولوجية بالعالم، على الدول الأخرى وفقًا لقواعد محددة، لتحصل كل دولة على نصيبها العادل من الضريبة على الأرباح، إضافة إلى فرض حد أدنى للضريبة بنسبة ١٥٪ على الشركات متعددة الجنسيات العاملة بأكثر من دولة، بما يضمن استقرار نظام الضرائب الدولية وزيادة اليقين الضريبي للشركات وكذلك الإدارات الضريبية على حد سواء.

على صعيد آخر، **وفي إطار تطبيق موازنة "البرامج والأداء" التي تعتبر أداة لمتابعة فاعلية الإنفاق والمبادرات العامة وبأهداف يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية**، نظمت وزارة المالية بالتنسيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» ، خلال شهر سبتمبر الماضي ورشة عمل لتدريب ممثلي ٦ هيئات اقتصادية على تطبيق موازنة البرامج والأداء، وهي: "هيئة السكة الحديد، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وهيئة التأمين الصحي الشامل، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، والأكاديمية الوطنية لتأهيل الشباب، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي".

وفي إطار تلك التطورات والإصلاحات على جانب الإيرادات والإنفاق، عرض **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" لصندوق النقد العربي** نظرة أكثر تفاؤلًا بشأن نمو الاقتصاد المصري من صندوق النقد الدولي؛ حيث يتوقع أن **ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٥.٤% خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٢** ارتفاعًا من ٣.٣% العام المالي الماضي، وهو تقدير أعلى قليلاً من توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد المصري بنسبة ٥.٢% خلال هذا العام في تقريره الدوري "آفاق الاقتصاد العالمي" والذي صدر الشهر الماضي. كما يتوقع التقرير أن يرتفع التضخم في مصر بنسبة ٥.٩% خلال العام المالي الحالي، أي أقل بـ ٠.٤ نقطة مئوية من تقديرات صندوق النقد الدولي البالغة ٦.٣% خلال الفترة ذاتها.

وانعكست تلك الآفاق على قوة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع تداعيات «الجائحة» وتجسدت في نجاحه في تحقيق مؤشرات مالية إيجابية، على نحو دفع المؤسسات الدولية إلى تجديد ثقتها في صلابة الاقتصاد المصري؛ حيث قامت مؤسستي «فيتش» و«ستاندرد & بورز» بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند «+B» و«B» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري للمرة الثالثة والرابعة على التوالي منذ بدء جائحة كورونا.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣.٣% مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٣% فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩.٦% خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

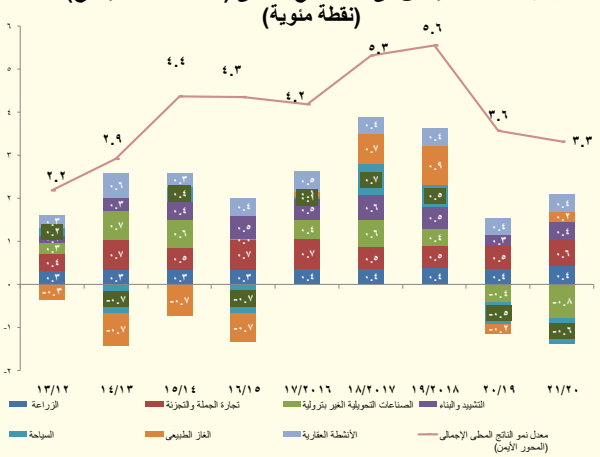

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

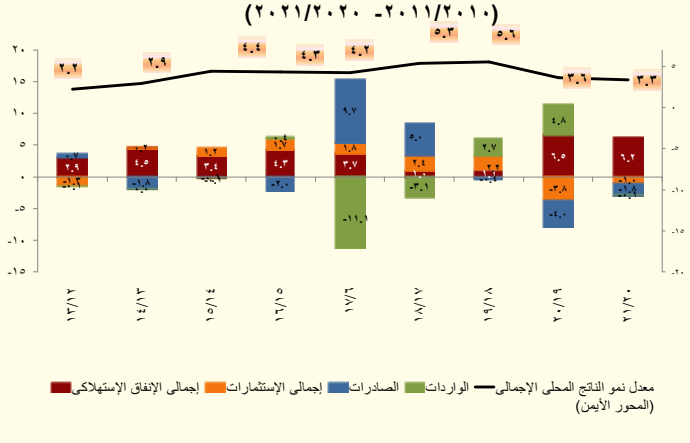

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦.٩% خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥.٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤.٤% خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١.١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤.٩% (مساهماً بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣.٨% (ليساهم بـ٠.٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦.١% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤.٤% (ليساهم بنحو ٠.٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤.٦% (ليساهم بنحو ٠.٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣.٨% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦.٨% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤.٧% (ليساهم بـ٠.١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥.٤% (ليساهم بـ٠.١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥% (ليساهم بنحو ٠.٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠.٨ **مليار دولار خلال** شهر أكتوبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٨.٧ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧.١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٣.١% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٢/٢١، كما بلغ الميزان الأولى -٠.١% من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٨.٤%، بينما إرتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو ١٦.٦%، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الإجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٣١١.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ٢٤.٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٨.٤%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٨.٨% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢١.٢%.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية

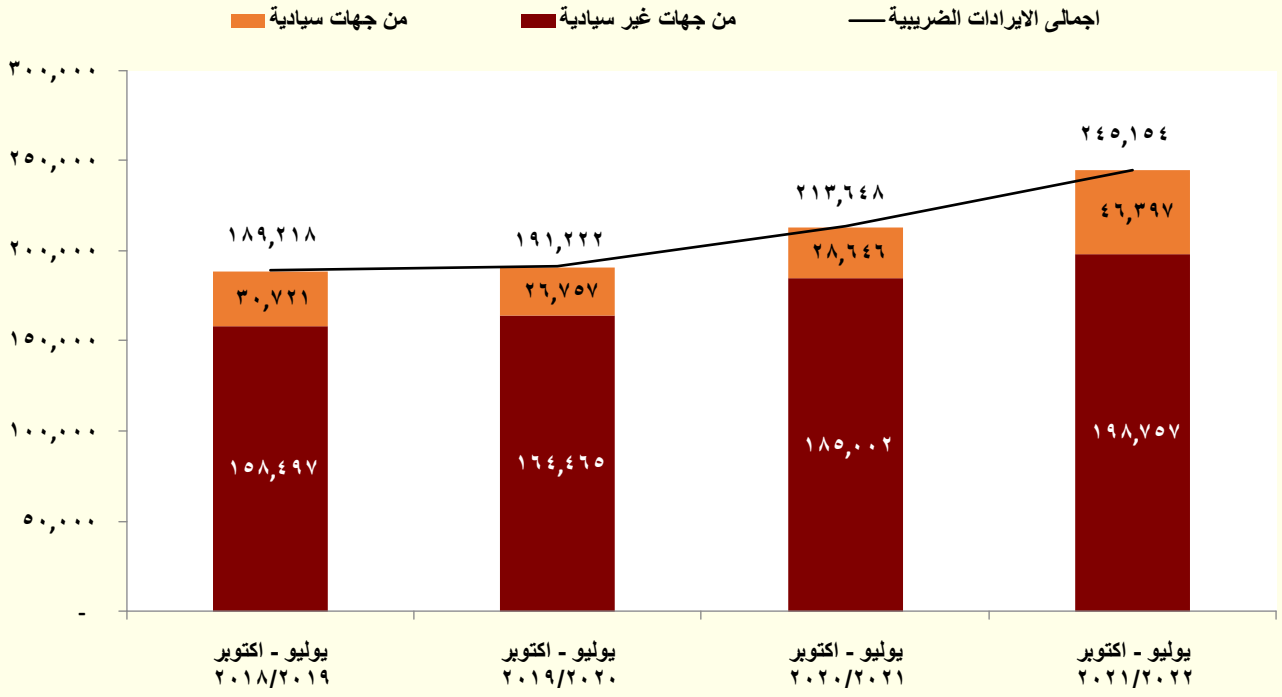

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٤٥.٢ مليار جنيه لترتفع بنحو ٣١.٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤.٧%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٧.٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٦٢%) لتسجل ٤٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٣.٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٧.٤%) لتسجل ١٩٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٨٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٦.٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٥.٥%) لتسجل ١٢.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٩.٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٩.٧%) لتحقق ٥٨.٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ١.٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤.٤%) لتحقق ١٥.٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١.٨ مليار جنيه بنسبة ٥.٦%** لتحقق ٣٣.٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠.٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٦.٢%) لتحقق ٣.٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة بـ٠.٨مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦.٤%) لتحقق ٥.٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٧.٣ مليار جنيه** لتحقق ٣٩.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٧.٧ مليار جنية لتحقق نحو ٣٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١ مليار جنيه** (بنسبة ٩.٩%) لتحقق ١١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢١.٢% من إجمالى الإيرادات) نحو ٦٦.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٦.٤ مليار جنيه لتصل الى ١٩.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ٥.٨ مليار جنيه لتحقق ١٥.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وقد حققت الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية نحو ١٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٢٩.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٦.٦% لتسجل ٥٣٠.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١.٢ مليار جنيه بنسبة ١٠.٢% ليحقق ١٢٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ٩.٢ مليار جنيه ليحقق ٢٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على المواد الخام والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٩.٤ مليار جنيه ليحقق ٧٩.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية** لتحقق١٧.٢مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٠.٥ مليار جنيه لتصل نحو ٤٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **كما بلغ الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة)** نحو ٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢.٦ مليار جنيه (بنسبة ٤.٩%) لتسجل ٥٧.٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٥٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
  - ✓ **زيادة الإنفاق على شراء المعدات بنحو ٥.٤ مليار جنيه لتحقق ١٠.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٢/٢١.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على الحماية الإجتماعية** بنحو ٢٧.٣ مليار جنيه بنسبة ١٦% ليحقق ١٩٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٧٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ٩.٨ مليار جنيه بنسبة ٣٩.٣% ليحقق ٣٤.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٢٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ١٠.٢ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٢% ليحقق ٦١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٥٠.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-أكتوبر	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠
الإيرادات	**٣١١,٢٩١**	**٢٨٧,٠٥٩**
الضرائب	٢٤٥,١٥٤	٢١٣,٦٤٨
المنح	٢٨	٣٣٧
الإيرادات الأخرى	٦٦,١١٠	٧٣,٠٧٤
المصروفات	**٥٣٠,٦٥٦**	**٤٥٥,١٩١**
الأجور وتعويضات العاملين	١٢٠,٧٠٢	١٠٩,٥٣٠
شراء السلع والخدمات	٢٤,٧٥٧	١٥,٥٨٥
الفوائد	٢١٥,٨٠١	١٧٦,٥٧٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٧٩,٠٩٨	٦٩,٧٣١
المصروفات الأخرى	٣٣,١٠٩	٢٩,٢٣٢
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٥٧,١٨٩	٥٤,٥٤٣
الميزان النقدى	**-٢١٩,٣٦٥**	**-١٦٨,١٣٢**
صافى حيازة الاصول المالية	**٤٤٨**	**٣,٢٤٠**
الميزان الكلى	**-٢١٩,٨١٢**	**-١٧١,٣٧٢**
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٣.٠٧٪**	**-٢.٦٨٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤.٢ مليار جنيه (٨٧.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩.٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥.٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

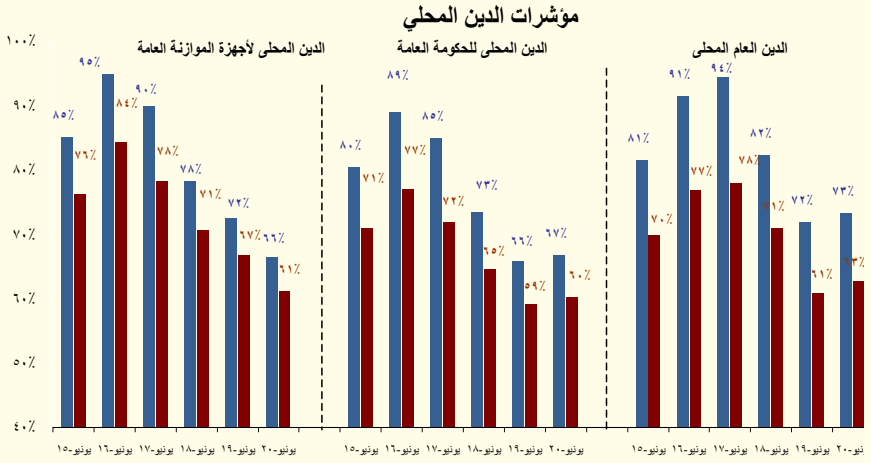

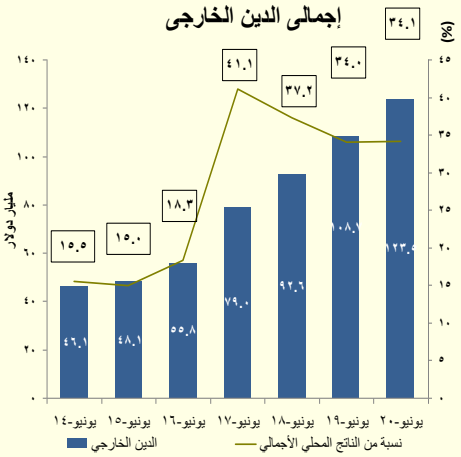

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٦.٣% خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٦.٦% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦%، مقارنة بـ٣.٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٥.٢% خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١، مقابل نحو ٤.٨% خلال الشهر السابق.

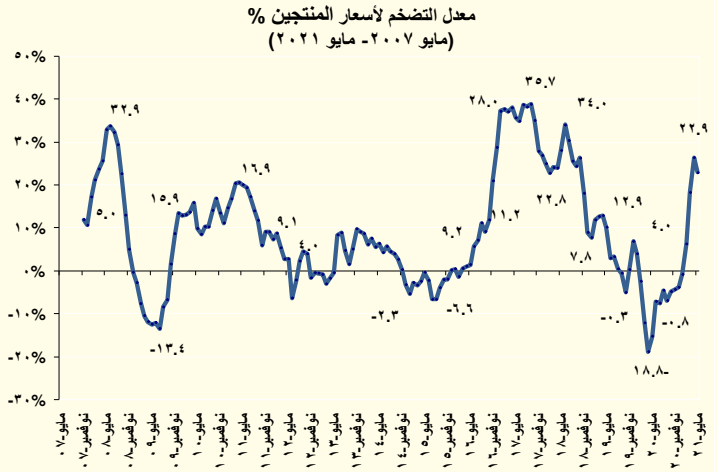

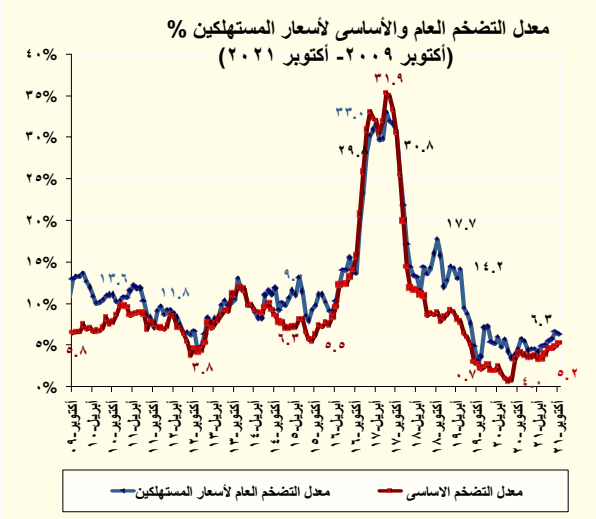

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق١٨.١ % في مايو ٢٠٢١ (5257.4 مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩.١% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض **المعروض النقدي الي** ١١.٩ % في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣.٣ ٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٢.٨% في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦٪ خلال الشهر الماضي. وقد انخفض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢٠.١ ٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠.٩ ٪ في الشهر الماضي، نتيجة انخفاض **معدل ن الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى٦.٩٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠٪ في الشهر الماضي.

- و قد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** الي ٨٧.٣٪ (247.96 مليار جنيه) مقارنة بـ -٢.٥٥٥٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل ١٠٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل ٧٦.٥٪ خلال الشهر الماضي.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٦% في نهاية مايو ٢٠٢١ (5009.4 مليار جنيه) مقارنة بـ ١٣.٩٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٢.١٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١١٪ خلال الشهر الماضي.

أيضاً، **انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – بشكل طفيف مسجلة ٢٢.٣٪ (5628.8مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢.٩٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨.٢٥٪ و٩.٢٥٪ و٨.٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨.٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١.٩ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بعجز بلغ -٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ٢٣.٤ مليار دولار مقارنة، بـ٥.٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا ومدعوماً بسياسات التيسير العالمية. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً فى مستوى العجز بنحو ٧.٣ مليار دولار ليصل الى نحو ١٨.٤ مليار دولار (مقابل عجز قدره ١١.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**
  - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٤٢.٩% ليقتصر على نحو ٥.١ مليار دولار (مقابل ٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل خاصة من شركات الطيران تأثراً بجائحة كورونا.
  - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٩.٢% ليسجل -١٢.٤ مليار دولار (مقابل -١١.٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٦.٧% ليسجل ٤٢.١ مليار دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٣٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام، والسلع الإستثمارية بما يعكس تعافى حركة النشاط الإقتصادي .
  - بينما حد من ذلك تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليسجل ٦.٧ مليون دولار مليون دولار (مقابل عجز أكبر بلغ نحو ٤٢١ مليون دولار خلال العام المالي السابق). فى الاساس نتيجة لإرتفاع الصادرات البترولية بشكل فاق الواردات البترولية.
  - ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣.٢% لتسجل ٣١.٤ مليار دولار (مقابل ٢٧.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٢٣.٤ مليار دولار (مقابل نحو ٥.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ١٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل العام المالى السابق.** حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٨.٧ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٧.٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٥.٢ مليار دولار. وقد إرتفع صافى التدفقات بغرض الإستثمار في القطاعات غير البترولية الى ٧٠.٢ مليون دولار، ومنها زيادة صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمعدل ٢٤.٧% لتسجل ٧٧.٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة.